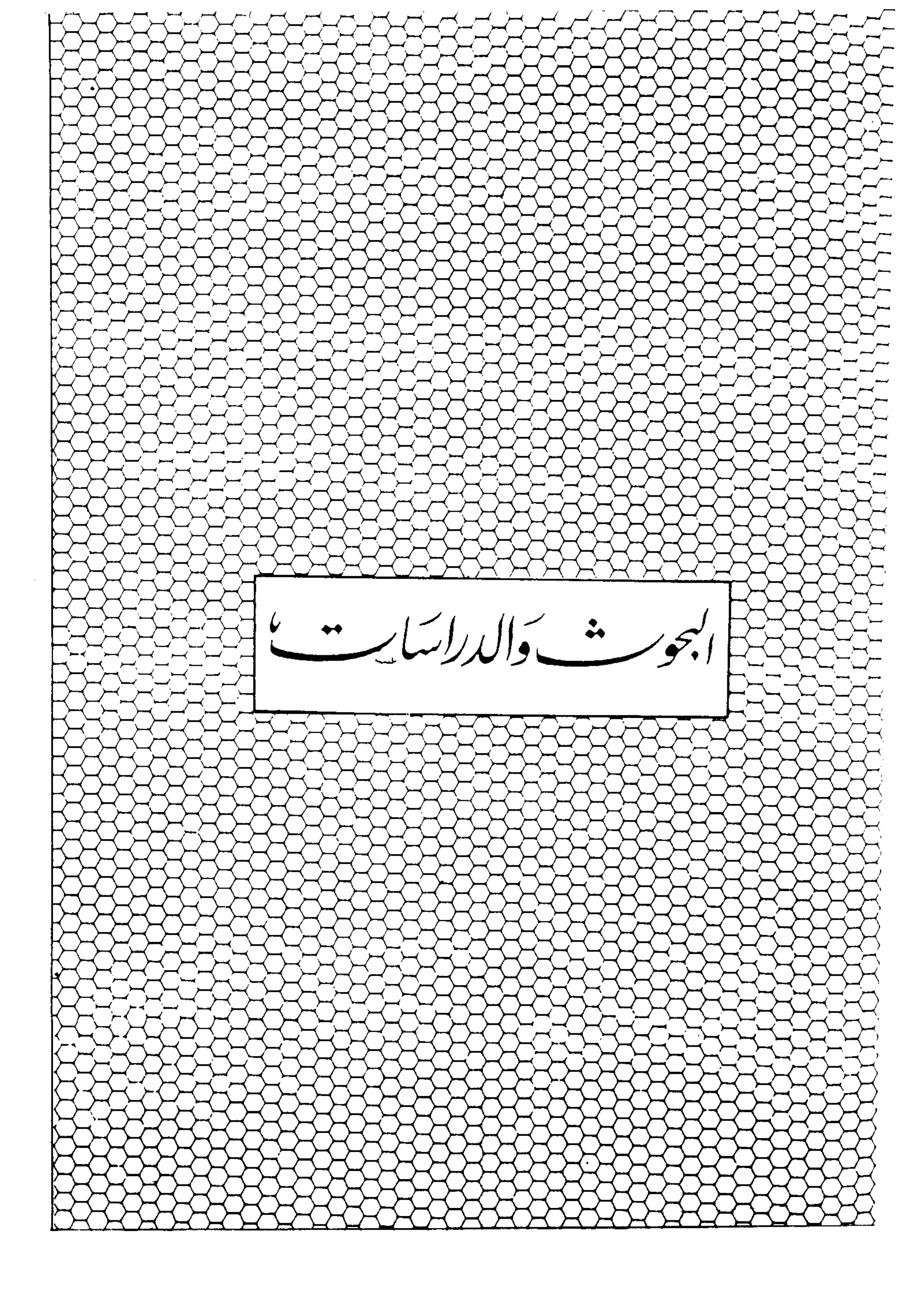


البحوث والدراسات

الإيمان في القرآن الكريم
الصيغ، الدلالات، المعاني
دراسة مقارنة

د. عناية الله إبلاغ*

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين وبعد

فإن الإيمان الذي يرتكز عليه كيان المؤمنين ويترتب عليه نشاط المسلمين وأعمالهم الفرعية، عميق غاية العمق، عميق في مفهومه ودرك محتواه، عميق في مصداقه وما يطلق عليه، عميق في الوصول إلى رموزه اللغوية، وعميق في استنارة المؤمن بأنواره العظيمة، عميق في إيصاله أهل الحق إلى الدرجات وأهل الباطل إلى الدركات.

به توزن الأعمال، وبمقداره تعرف الأفعال، ولذلك يجب علينا أن نعرف الإيمان بكل محتوياته ونستهدي بالقرآن في معرفة أسراره، لنصل إلى أن الإعجاز القرآني لا ينحصر بالجانب اللفظي منه، بل يسري إلى كل ما يشتمل عليه من المعاني العجيبة والأسرار الغريبة.

(*) عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت – أستاذ مشارك بكلية التربية الأساسية – سابقاً.

والإيمان من حقه أن يأخذ دوره الأول في التعمق حول مفهومه، والتدبر فيما أتى به القرآن الكريم وأرشد الناس إلى الحقائق الإيمانية.

وبهذا كله خصصت بحثي بعنوان: (الإيمان في القرآن الكريم – الصيغ، الدلالات، المعاني: دراسة مقارنة).

وادعو الله العلي الكبير أن يوفقنا لكل ما فيه الاستنارة بأنوار الإيمان. إنه ولي التوفيق.

والبحث يشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة.

أما المقدمة: ففي بيان ضرورة البحث حول الإيمان في عصرنا هذا من كل الجوانب.

والباب الأول: في بيان معنى الإيمان لغة واصطلاحا ومناقشة أقوال بعض العلماء في بيان معناه اللغوي.

الباب الثاني: المذاهب في الإيمان ومناقشة بعض الآراء.

الباب الثالث: الفروق الأساسية بين التصديق العقدي والتصديق المنطقي.

والخاتمة: في نتيجة البحث.

المقدمة:

مضت قرون عديدة على اهتمام علماء المسلمين حول تحقيق القضايا الاعتقادية التي تعتبر بحق من أهم ما يصرف فيه عمر الباحثين للوصول إلى ما هو ضروري في عالمنا الإسلامي من تصحيح عقائد المسلمين، وصونها عن الانحرافات، التي تواجههم في كل عصر، وفي كل مصر.

كان بعض الباحثين يرون أن مدرسة الإيمان من طريق النقل، لا توافق مدرسة الإدراك من طريق العقل، فليخصص الكلام في الاعتقاديات بإطار بعيد عن الكلام في علم الكلام، وبعضهم يؤيدون دور العقل في القضايا العقدية بشدة، معتقدين أن العقل المستنير بأنوار النقل لا يترك المجال للخطر والزيغ، ويردون على القائلين بأن العقل والدين لا يأتلفان.

إن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي ترشد البشرية إلى التعقل والتفكر وتُعطي للتأمل والتدبر دوراً هاماً في الوصول إلى الحقائق الثابتة؛ تدل دلالة واضحة على أن العقل والإيمان ليسا في طرفي النقيض، وأن الكفار الذين لم يهتدوا إلى الحق ليس لهم حظ من العقل بمعنى الكلمة، وبالمفهوم الذي ركز عليه القرآن الكريم.

نحن نعيش في عصر عمت فيه البلوى من كل جانب؛ فالماديون يسعون بإلقاء الشكوك والشبهات في القضايا الاعتقادية اليقينية في مؤلفاتهم الفلسفية حول كيفية الخلق وزمانه، وقدم العالم وما إلى ذلك.

ومن ناحية أخرى: فإن التوجه إلى متاع الحياة الدنيا دفع كثيراً من الباحثين إلى التخلي عن التعمق في أسرار القرآن الكريم، والاكتفاء بما هو ضروري – في نظرهم – في القضايا الإسلامية، ومواكبة العصر في الوصول إلى حياة مادية أفضل، والبعد عن الخوض في الآراء، والشبهات التي اشتهرت في العالم الإسلامي بعد ترجمة الفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية، مع أن العلماء الأعلام – طوال قرون عديدة – توجهوا إلى الرد على ما يخالف الإسلام عقيدة وسلوكا بوجه خاص، بحيث أصبح الاطلاع على آراء المخالفين والرد عليهم بكل دقة واجباً عليهم؛ ليتمكنوا من أداء حق الدعوة الإسلامية الملقى على عاتقهم.

إن العقل مع إسهامه الكامل في معرفة الحقائق الاعتقادية فإنه يصل إلى درجة - إذا وصل الأمر إلى الكلام عن درك أسرار الله - تعالى - في كنه ذاته وصفاته - يعترف بأنه عاجز في هذا المجال، وأنه يتمسك بأدبه مع الله، ويترك الأمر إلى النصوص من القرآن والحديث؛ احتفاظا باتزانه، ورعاية للحكمة التي أودعها فيه.

إن جولان العقل إلى حد معين وتوقفه عن درك ما يصعب عليه مثل معرفة الروح التي أحالها الله إلى أمره بالإرشاد القرآني: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْـرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الإسراء آية ٨٥.

إن عجز العقل عن إدراك كثير من الأشياء، أكبر دليل على أن أسرار العالم لا يمكن دركها عن طريق العقل، فمنها: ما يدرك حسب إرادة الله، وتسهيل الوسائل لإدراكها، ومنها: ما منعه الله أن يدخل تحت ساحة الإدراك؛ لحكمة لا يعلمها إلا هو.

وبعد:

فإن درك معاني الإيمان في القرآن الكريم، والتعمق في هذه المعاني لمعرفة أسرارها، والاستنارة بأنوار القرآن الكريم في القضايا الاعتقادية - لا سيما فيما يتعلق بالإيمان - يتطلب التحقيق في بيان معاني الإيمان.

علماً بأن الإيمان ومشتقاته من صيغ: الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، ذكر في القرآن الكريم في (٢٧٧) موضعا تقريبا، وندرك اختلاف المعاني في بعض المواضع، وهذا يأتي حسب المقام، كما تقتضيه الصلة التي تذكر مع الإيمان (حروف الجر المذكورة بعد الإيمان من الباء أو اللام).

إن هذا التنوع في التعبير عن الإيمان بصلات مختلفة، ولِمَعان متعددة لا ينحصر على الجانب البلاغي، وبالأخص الجانب البديعي والتحسيني، بل له أثر فيما يراد من الإيمان ذاته ومفهومه وأركانه، ولذلك نجد الحاجة ماسة إلى ما هو أكثر تفصيلاً، وأتم توضيحاً، مما قيل في الإيمان؛ لأجل شرح هذه الكلمة التي تحتوي على أسرار ورموز اعتقادية، ولغوية، وبلاغية.

الباب الأول
في بيان معنى الإيمان لغة واصطلاحا
وأقوال بعض العلماء فيه

المعنى اللغوي للإيمان:

إن ما ينكر في المعنى اللغوي للإيمان بأنه تصديق قابل للمناقشة من ناحية اللغة؛ لأن الإيمان مصدر من باب الإفعال مثل (الإكرام) و(الإعلام)، ومن خصوصية هذا الباب: أنه يراعى فيه حفظ معنى المصدر المجرد، فإن (الإكرام) بمعنى إعطاء الكرم، وهكذا في سائر المصادر من هذا الباب، ونظرا إلى هذه الخصوصية فإن الإيمان معناه لغة: إعطاء الأمن؛ حفظاً لمادتها الأصلية في الثلاثي المجرد. وقد جاء الإيمان بمعنى إعطاء الأمن في القرآن الكريم في آية: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ في سورة قريش.

ولا يصح بأي طريق من الطرق أن نعتبر الإيمان في هذه السورة بمعنى التصديق، بل بمعنى إعطاء الأمن، فلا يصح أن نقول: إن الله صدق قريشاً من خوف، بل جعلهم ذوي أمن من الخوف.

ويظهر من أقوال بعض العلماء: أنهم يعترفون بهذا المعنى اللغوي الأصلي، وهو إعطاء الأمن.

ونظراً إلى أهمية الموضوع وإثبات أن في أقوال بعض العلماء تسامحا، نحتاج إلى التفصيل الآتي:

١ - الإيمان مصدر الثلاثي المزيد من باب الإفعال. مثل: (إكرام) و(إعلام)، والمصدر المجرد من هذا الباب هو الأمن، ومن خصوصيات هذا الباب: أنه إذا كان المجرد لازماً يصير باب الإفعال منه متعدياً إلى مفعول واحد، مثل (الإكرام)، فإن مجرده وهو الكرم، لا يحتاج إلى المفعول، وإذا نقل إلى باب الإفعال يتعدى إلى مفعول واحد.

وأما إذا كان المجرد متعدياً قبل نقله إلى باب الإفعال مثل: باب، علم، فإنه يطلب المفعول الواحد، فإذا جعلناه من باب الإفعال يصير (أعلم) ويطلب المفعولين. فيقال: أعلم زيد عمراً الكتاب.

وهذه القاعدة اللغوية ترشدنا إلى:

أن أهل اللغة يراعون معنى المجرد في المزيد، ولا يستعملونه في غير المادة الأصلية التي تشتمل على المجرد إلا بطريق المجاز أو النقل، وبذلك نتأكد أن المعنى الأصلي للإيمان هو: إعطاء الأمن، وإرادة المعنى الآخر – وهو التصديق – تكون بطريق النقل أو المجاز، ونظراً إلى أن الشرط في النقل ترك المعنى الأول؛ مثل نقل الصلاة من تحريك الصلوين إلى الأركان المخصوصة؛ فإنه ترك فيها المعنى الأول، ويكون التصديق معنى مجازيا للإيمان؛ لأنه لم يترك المعنى الأول (وهو إعطاء الأمن) في الإيمان. ونذكر في القرآن الكريم بهذا المعنى في ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾.

٢ – التصديق من ناحية اللغة: مصدر من باب التفعيل. ومعناه: عَدُّ الشخص صادقاً، أو عَدُّ الكلام صادقاً. وأما على مذهب المنطقيين: فإن التصديق عبارة عن الجملة المشتملة على الموضوع والمحمول والنسبة، ولذلك نجد اصطلاحات ثلاثة في التصديق:

أ – اصطلاح أهل اللغة الرامي إلى رعاية الصدق ضد الكذب في معنى التصديق، سواء أكان صدقا واقعيا أم صدقا ادعائيا.

ب – التصديق عند المنطقيين، وهو يتشكل من ثلاثة أجزاء كما ذكرنا.

ج – التصديق عند علماء العقائد فإنه: إذعان بالمعتقدات الدينية حسب ما يتعلق به الإذعان، فإن التصديق بالله إذعان بأن الله هو الواحد الأحد، المتصف بصفات الكمال، المنزه عن صفات النقص.

والتصديق بالرسل: إذعان بأنهم مبعوثون من الله، وهم صادقون فيما أخبروا به.

٣ – الإيمان بالملائكة: إذعان بأنهم عباد مكرمون، [لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون] وهكذا في المعتقدات الأخرى حسب إيجاب كل على حدة.

٤ – ذكر العلامة الآلوسي – في تفسيره المعروف بروح المعاني – المعنى اللغوي والاصطلاحي للإيمان. وقال:

الإيمان في اللغة: التصديق. أي إذعان حكم المخبر، وقبوله وجعله صادقا[١].

ثم يقول:

وهو (إفعال) من (الأمن) كأن حقيقة آمن به آمنه التكذيب والمخالفة، ويتعدى باللام كما في قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ سورة الشعراء آية ١١١.

وبالباء كما في قول الرسول – ﷺ –: «الإيمان أن تؤمن بالله» الحديث[٢].

قالوا: والأول باعتبار تضمينه معنى الإذعان، والثاني باعتبار تضمينه معنى الاعتراف – إشارة إلى أن التصديق لا يعتبر ما لم يقترن به الاعتراف. وقد يطلق بمعنى الوثوق من حيث أن الواثق صار (ذا أمن) وهو فيه حقيقة عرفية – أيضاً – كما في الأساس[٣].

وما ذكره العلامة الآلوسي من بيان أصل الباب: توضيح أن هذا الباب يراعى فيه معنى المجرد. وأن تعدية باب الأفعال بالباء واللام لغرض آخر، وهو: أداء هذا اللفظ (الإيمان) لمعنى آخر؛ غير إعطاء الأمن، وهذا المعنى الزائد على المعنى الأصلي المطلوب من باب الأفعال، وهو: إعطاء الأمن. عبارة عن:

الإذعان عند تعديته باللام، والاعتراف عند تعديته بالباء. وما ذكره الآلوسي قريب لما ذكره عدد من علماء الأعلام أمثال:

١ – الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني في كتابه: (فتح الباري) شرح صحيح البخاري. إذ يقول:

والإيمان لغة: التصديق. وشرعا: تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه. وبعد

---

(١) الأولى في التعبير أن يقول: عده صادقاً؛ لأن الجعل لا يستعمل في هذا الباب؛ نظرا إلى أن المذعن لا يجعل المخبر بحال، بل يعتبره بحال.

(٢) رواه مسلم، وهو المسمى بحديث جبريل عند المحدثين.

(٣) تفسير روح المعاني تأليف الآلوسي جزء ١ ص١١٠.

ذكر شيء مما يرتبط بالتصديق والعمل. يقول: والإيمان – فيما قيل – مشتق من: (الأمن) وفيه نظر، لتباين مدلولي الأمن والتصديق، إلا أنه لوحظ فيه معنى مجازي. فيقال: آمنه إذا صدقه، أي: أمنه التكذيب. انتهى كلامه[1].

وهذا الكلام قريب لما نقلناه من كلام الألوسي بشيء من الفرق. وهو: أن الألوسي عند بيانه أن الإيمان بمعنى: (أمنه التكذيب) لم يصرح أنه عند إرادة التصديق يكون مجازا. والعسقلاني صرح بكونه مجازا في التصديق.

٢ – العلامة البدر العيني في كتابه: (عمدة القاري) شرح صحيح البخاري يقول:

الكلام في الإيمان على أنواع:

الأول في معناه اللغوي. قال الزمخشري:

الإيمان: إفعال من الأمن؛ يقال: آمنته، وآمنته غيري. ثم يقال: آمنه إذا صدقه. وحقيقته: آمنه التكذيب والمخالفة، وأما تعديته بالباء فلتضمينه معنى: أقر واعترف. وأما ما حكى أبو زيد عن العرب: ما آمنت أن أجد صحابة. أي ما وثقت، فحقيقته: صرت ذا آمن به، أي ذا سكون وطمأنينة. وقال بعض شراح كلامه: وحقيقة قولهم: آمنت: صرت ذا أمن وسكون. ثم ينقل إلى الوثوق، ثم إلى التصديق، ولا خفاء أن اللفظ مجاز بالنسبة إلى هذين المعنيين، لأن من آمنه التكذيب فقد صدقه، ومن كان ذا أمن فهو في وثوق وطمأنينة. فهو انتقال من الملزوم إلى اللازم، ثم ينتقل بعد ذلك إلى المعنى الشرعي للإيمان ويقول: الثاني: في معناه باعتبار عرف الشرع، فقد اختلف أهل القبلة في مسمى الإيمان في عرف الشرع على أربع فرق....[2].

٣ – العلامة ملا علي قاري في كتابه: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح إذ يقول:

وهو (الإيمان) التصديق الذي معه أمن وطمأنينة لغة. وفي الشرع: تصديق القلب بما جاء به من عند الرب تعالى. فكأن المؤمن يجعل به نفسه آمنة من

---

(١) فتح الباري ١/ ٦٤.

(٢) عمدة القاري تأليف البدر العيني ج١٠، ص١٠٢.

العذاب في الدارين، أو من التكذيب والمخالفة وهو (إفعال) من الأمن. يقال: آمنت، وآمنت غيري.

ثم يقال: آمنه إذا صدقه. وقيل: معنى آمن: صرت ذا أمن، ثم نقل إلى التصديق ويعدى باللازم نحو:
﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ سورة يوسف آية ١٧، وقال فرعون: ﴿ءَامَنتُمۡ لَهُۥ﴾ سورة طه آية ٧١ وسورة الشعراء آية ٤٩.

وقد يضمن معنى: اعترف – فيعدى بالباء. نحو: ﴿يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ سورة البقرة آية ٣. واختلف العلماء فيه على أقوال[1].

٤ – الإمام الغزالي في كتابه: (إحياء علوم الدين) إذ يقول:

والمبحث الأول في موجب اللغة. والحق فيه: أن الإيمان عبارة عن التصديق، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ سورة يوسف آية ١٧. أي: بمصدق لنا.

ويذكر العلامة الزبيدي في شرح كلام الإمام الغزالي تفصيلا إذ يقول: فهذا مفهوم الإيمان لغة، وهمزة آمن: للتعدية، أو الصيرورة.

فعلى الأول: كأن المصدق جعل الغير آمنا من تكذيبه. وعلى الثاني كأن المصدق صار ذا أمن من أن يكون مكذوباً.

وباعتبار تضمنه معنى الإقرار والاعتراف يتعدى بالباء. كما قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ سورة البقرة آية ٢٨٥. وباعتبار تضمنه معنى القبول يعدى باللام. ومنه قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞ﴾ سورة العنكبوت آية ٢٦.

والحكم الواحد يصح تعلقه بمتعلقات متعددة، باعتبارات مختلفة مثل: آمنت بالله؛ أي بأنه واحد، متصف بكل كمال، منزه عن كل وصف لا كمال فيه، وآمنت بالرسول، أي: بأنه مبعوث من الله، صادق فيما أخبر به، وآمنت بالملائكة: أي: بأنهم عباد الله المكرمون، وآمنت بكتب الله، أي: بأنها منزلة من عنده[2].

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ج١، ص١٠٧.

(٢) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين تأليف الزبيدي ج٢، ص٢٣٤.

٥ – العلامة بشير أحمد الديوبندي العثماني في شرحه على صحيح مسلم المعروف بفتح الملهم يقول: البحث الأول في موجب اللغة؛ قال الزمخشري: الإيمان: إفعال من الأمن، يقال: آمنته وآمنته غيري. ثم يقال: آمنه: إذا صدقه، وحقيقته: آمنه التكذيب والمخالفة، وأما تعديته بالباء فلتضمنه معنى: أقر واعترف، وتعديته باللام، كما في قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ سورة الشعراء آية ١١١. فلتضمنه معنى الإذعان والانقياد.

وأما ما حكى أبو زيد عن العرب: ما أمنت أن أجد صحابة؛ أي ما وثقت، فحقيقته: صرت ذا أمن به. أي: ذا سكون وطمأنينة.

وقال بعض شراح كلامه: وحقيقة قولهم: آمنت، صرت ذا أمن وسكون، ثم ينقل إلى الوثوق ثم إلى التصديق.

ولا خفاء في أن اللفظ مجاز بالنسبة إلى هنين المعنيين؛ لأن من آمنه التكذيب فقد صدقه، ومن كان ذا أمن فهو في وثوق وطمأنينة. فهو انتقال من الملزوم إلى اللازم(١).

وقد نكرنا نص عبارات هؤلاء العلماء الأعلام مع وجود التكرار في بعضها – لا سيما عند نقلهم كلام الزمخشري – حفظا للأمانة العلمية.

ويظهر لي أن القول: بأن التصديق هو المعنى اللغوي للإيمان لا يخلو من التسامح إن لم نقل: من الاضطراب؛ للأدلة التالية:

المعنى اللغوي إذا نكر مطلقا يراد منه ما يستفاد من مادة الكلمة وجوهرها، وإذا نكر المعنى اللغوي مقيدا بعبارات: (يستعمل في اللغة لكذا؛ أو معناه في استعمال اللغويين كذا) فهذا المعنى اللغوي لا يتقيد بمادة الكلمة وجوهرها وحروفها، ويتكئ على ما سمع من أهل اللغة.

الإيمان في أقوال العلماء نكر في الرديف الأول وهو: المعنى اللغوي مطلقا من غير التقييد، فليكن التصديق عند هذه العبارة (الإيمان لغة: التصديق)

---

(١) فتح الملهم على صحيح مسلم تأليف بشير أحمد الديوبندي العثماني ج١ ص١٥١.

مفهوما ومدلولا لمادة كلمة الإيمان، ومعلوم أن مادة هذه الكلمة وجوهرها لا تدل على التصديق مباشرة، ولكن يستفاد منه التصديق في الاستعمال، لا في أصل اللغة. وبعد هذه المقدمات نقول:

١ - إن الإيمان له معنى واحد في اللغة، وهو: إعطاء الأمن، وهذا هو المعنى الحقيقي، ثم استعمل في التصديق استعمالاً مجازياً، لعلاقة بين المعنى الحقيقي، وهو: إعطاء الأمن، والمعنى المجازي وهو: التصديق؛ لأن من يصدق شخصا في كلامه يجعله ذا أمن من التكذيب، وهذه العلاقة علاقة اللزوم المعتبر في علاقات المجاز والتي حددت عند علماء البلاغة والمنطق بأربعة وعشرين علاقة(١).

٢ - إن إطلاق الإيمان على التصديق إطلاقاً مجازياً - لا حقيقياً - لم يصرح به عدد من العلماء، بل اكتفوا بعبارة: الإيمان معناه اللغوي التصديق.
ولم يذكروا الفروق الأساسية بين المعنى المستنبط من مادة الكلمة والمعنى المستعمل فيه عند أهل اللغة، وإذا كنا نتتبع كلام العرب لا نجد كلمة يكون لها معنيان لغويان من غير أن يكون أحدهما حقيقياً والآخر مجازياً، أو أحدهما منقولاً والآخر منقولاً إليه.

٣ - ما ذكره بعض شراح قول الزمخشري بأن حقيقة قولهم: آمنت، صرت ذا أمن محل نظر واعتراض؛ لأن (صرت ذا أمن) هو معنى قولنا: (أمنت) بفتح الهمزة

---

(١) ذكر محب الله البهاري في كتابه سلم العلوم في علم المنطق: أن العلماء حصروا المجاز في ٢٤ نوعا، وذكر صاحب سياء النجوم هذه العلاقة في: السببية والمسببية وبالعكس، وإطلاق الملزوم على اللازم وبالعكس، والمطلق على المقيد وعكسه، وإطلاق الخاص على العام وعكسه، وحذف المضاف، مثل: واسأل القرية؛ أي أهلها وحذف المضاف إليه. وكذلك اعتبروا المجاورة أيضا من أنواع علاقات المجاز، كما أن تسمية الشيء باعتبار ما يؤول إليه من مسوغات المجاز، وعكسه إطلاق الشيء على ما كان الأول مثل إطلاق الشيخ على الشباب، والثاني عكسه. وكذلك إطلاق الظرف على المظروف، وعكسه، وإطلاق الآلة على ذي الآلة وعكسه، وإطلاق أحد البدلين على الآخر كإطلاق الدم على الدية، وإطلاق أحد الضدين على الآخر، وغيرها من العلاقات الثابتة في الاستقراء. سلم العلوم طبع باكستان ص٤٢.

من الأمن، لا آمنت من الإيمان؛ وإلا لا يكون هناك أي فرق بين الفعل المشتق من المصدر المجرد وهو: (الأمن) والفعل المشتق من المصدر المزيد من باب الإفعال وهو (الإيمان) فكيف ذكروا هذا المطلب نقلاً عن بعض الشراح (من غير اسم أو أسماء هؤلاء الشارحين)، ولم يعلقوا عليه وينبهوا إلى ما وقعوا فيه من الأخطاء. وكأنهم اقتنعوا بما ذكره هؤلاء الشراح.

٤ – ما ذكره العلامة الزبيدي وغيره: من أن الهمزة في آمنت يمكن أن تكون للتعدية أو الصيرورة؛ فعلى الأول: كأن المصدق جعل الغير آمنا (الأولى في التعبير عد الغير آمنا، لأن الجعل لا يتحقق في هذا المقام) وعلى الثاني: كأن المصدق صار ذا أمن من أن يكون مكذوباً.

إن ما ذكره الزبيدي – رحمه الله – بظاهره يبرر ما ذكره شارح كلام الزمخشري بأن حقيقة قولهم:

(آمنت) صرت ذا أمن، ولكن المتعمق في اللغة يعرف أن استعمال باب الإفعال للصيرورة، إذا لم يكن الفعل المجرد دالاً على الصيرورة حتى نضطر إلى تغيير الباب من المجرد إلى المزيد، وإذا كان أصل باب المجرد دالاً على الصيرورة؛ فلا داعي لاشتقاق باب الإفعال لأجل هذا المطلب وهو الصيرورة؛ وها هنا حينما نقول: أمنت بصيغة الماضي من مصدر الأمن يكون المعنى: صرت ذا أمن، فلا حاجة إلى أن نجعل بناء آخر وهو: (آمنت) من الإيمان للدلالة على الصيرورة؛ ومن ناحية أخرى: كلمة آمنت من الإيمان يتعدى إلى المفعول، وهذه التعدية تتطلب أن يكون هذا البناء للتصيير، لا للصيرورة، ولا يخفى الفرق الدقيق بين الصيرورة والتصيير، لأن الصيرورة مصدر لازم، والتصيير مصدر متعد، والمناسب مع الفعل المتعدي؛ وهو المصدر المتعدي، أي التصيير من باب التفعيل، لا الصيرورة وقد أشرنا إلى ذلك سابقا.

ونظراً إلى أن الموضوع يتطلب التفصيل والاستدلال من قواعد الصرف؛ نذكر ما ورد في كتاب الشافية لابن الحاجب وشرحه – تأليف الشيخ رضي الدين – حيث يقول: إن باب الأفعال يأتي للصيرورة، أي: صيرورته ذا كذا؛ وصيرورة ما هو فاعل أفعل صاحب شيء، وهو على ضربين:

١ - إما أن يصير صاحب ما اشتق منه نحو (ألحم زيد) أي صار ذا لحم، و(أطفلت امرأة) أي صارت ذا طفل، و:(أعسر) و(أيسر)، و(أقل) أي صار ذا عسر ويسر وقلة و(أغدَّ البعير) أي صار ذا غدة، و(أرأب فلان) أي صار ذا ريبة.

٢ - أن يصير الشيء صاحب شيء، وهو صاحب ما اشتق منه نحو (أجرب الرجل) أي صار ذا إبل ذات جرب، و(أخبث الرجل) أي صار ذا أحباب خبثاء، و(ألأم زيد) أي صار صاحب قوم يلومونه، وإذا أردنا أن لا نستعمل الصيرورة في مادة اللوم فلا نقول: (ألأم زيد) بل نقول: زيد مليم، أي: يلومه الناس[١].

٥ - ذكر البدر العيني في شرحه على صحيح البخاري - المعروف بعمدة القارء - ما يدل على أن الإيمان نقل إلى التصديق والوثوق، وهذا النقل من المعنى اللغوي وهو صرت ذا أمن. ثم ذكر: أن اللفظ مجاز بالنسبة إلى هذين المعنيين[٢].

وهذا محل مناقشة حسب ما يلي:

أ - صرح بأن كلمة: (آمن) بمعنى صار ذا أمن، وقد ذكرنا أن آمن فعل الماضي من باب الإفعال، وحسب ما تقتضيه طبيعة هذا الباب أن يكون آمن بمعنى جعل شيء آخر ذا أمن، لا أن يكون الشيء بنفسه ذا أمن؛ لأن هذا معنى (أمن) صيغة المجرد كما ذكرنا.

ب - إذا كان استعمال الإيمان بمعنى الوثوق والتصديق استعمالا مجازياً - كما صرح به - فلا يصح إطلاق النقل عليه، للفرق بين النقل، والتجوز، والمنقول، والمجاز؛ لأن النقل يتطلب ترك المعنى المنقول عنه، كالصلاة عند من يقول: إنه منقول عن المعنى اللغوي، وهو

---

(١) شرح الشافية تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي ج١ ص٨٤.
(٢) البدر العيني ج١ ص١٠٢.

تحريك الصلوين إلى الأركان المخصوصة المناسبة بينهما. وصار المعنى متروكا حسب ما تقتضيه القاعدة الثابتة لدى العلماء في النقل[(١)].

وأما المعنى المجازي فلا يشترط في إرادته ترك المعنى الحقيقي، ولذلك يسمونه مجازا؛ لتجاوز اللفظ من المعنى الحقيقي إلى المعنى المراد. وبعبارة أخرى:

إن إطلاق المعنى المجازي على المعنى المراد حينما كان المعنى الأول الحقيقي بقوته وقدرته في الاستعمال، ولم يطرأ أي طارئ من الترك، أو قلة الاستعمال. فلا نقول: إن استعمال الأسد للرجل الشجاع يقتضي ترك المعنى الحقيقي. بل نقول: إن المعنى الحقيقي ثابت ومستعمل، ولكن لا يراد عند إطلاقه على الرجل الشجاع.

جـ - إذا كان الإيمان بمعنى التصديق في اللغة فليستعمل أحدهما موضع الآخر، مع أنه لا يصح هذا الاستعمال بطريق الإيجاب الكلي، بل بطريق الإيجاب الجزئي، فلا يصح أن يقال: كل ما يطلق عليه التصديق يطلق عليه الإيمان، بل بعض ما يطلق عليه التصديق لا يصدق عليه الإيمان، والبعض الآخر يصدق عليه الإيمان، ومن الأدلة على هذا المطلب:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ

---

(١) ذكر محب الله البهاري رحمه الله في كتابه سلم العلوم في المنطق؛ ما يدل على أن المنقول من جملة الكلمات الكثيرة المعنى، ويمتاز عن المشترك بأن كل معانيه موضوع له؛ وأما المنقول فإن الوضع بإزاء المعنى الأول؛ وينقل إلى الثاني، ويقول احد شراح كلامه: اللفظ الموضوع للكثير الذي تخلل النقل بين معانيه، يسمى منقولاً؛ فإذا استعمل في المعنى الأول الأصلي المتروك يحتاج إلى القرينة، كالصلاة حقيقة في الدعاء ومجاز في الأركان المخصوصة. وخلاصة كلام محب الله البهاري وشارح قوله: أن المنقول يمتاز عن المجاز بأن النقل فيه ترك للمعنى الأصلي، ويكون اللفظ مشهوراً في المعنى الثاني، وفي المجاز لا يكون المعنى الأول - وهو الحقيقي متروكا -. سلم العلوم طبع باكستان ص٤٠.

وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة يونس آية ٣٧.

٢ - قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ سورة يوسف آية ١١١.

ففي هاتين الآيتين لا يصح أن نضع الإيمان موضع التصديق ونقول: إيمان الذي بين يديه، لأن التصديق في الآيتين المباركتين المذكورتين صفة القرآن، وهو لا يتصف بالإيمان، فلا يقال: إن القرآن إيمان، بل يقال: إن القرآن تصديق للكتب السماوية السابقة، ومصدق لها. القرآن لا يتصف بأنه مؤمن ويتصف بأنه مصدق. وبذلك ندرك الفرق بين الإيمان والتصديق.

إن الإيمان مصدر من باب الإفعال، أصله: (إءمان)، ومعناه: عد الشخص أو الشيء مأمونا، والتصديق مصدر من باب التفعيل، بمعنى عد الشخص صادقا أو عد الكلام صادقا؛ وبهذين التعريفين يجتمعان حينا، ويفترقان حينا آخر.

وبذلك نقول: الحكم بأن الإيمان هو التصديق إذا كان بطريق المسامحة في الكلام فله وجه ودليل، وإذا كان الحكم بطريق المساواة بين المبتدأ والخبر والموضوع والمحمول (الإيمان التصديق) فلا دليل عليه.

وخلاصة الكلام:

إن الإيمان بالمعنى اللغوي هو إعطاء الأمن، أو عد الشيء مأمونا، وهذا المعنى موافق لمادة الصيغة، ويستعمل في التصديق استعمالا مجازيا، والدليل على صحة هذا الاستعمال وعلى وجود العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي: أن المصدق المؤمن يعطي الأمان للمؤمن به من التكذيب، أي يعتقده غير مكذوب، فيصرف العطاء إلى الاعتقاد، لأن المؤمن لا يعطى الأمن والأمان، بل يعتقد ويجزم أن المؤمن به ذو أمن من كونه مكذوبا. فقولنا: آمنا بالقرآن،

اعتقدنا أن القرآن ذو أمن من التكذيب، أي: لا يليق أن يكذب، ونصدقه، أي: نعتبره صادقاً.

فالإيمان بالقرآن عقيدة المؤمن بهذا الأمن وإن كان القرآن غير مأمون من طرف شخص آخر وهو الكافر، ولكن المؤمن بقوله: (آمنت بالقرآن) يحكى عن حاله، وعن نفسه وعن عقيدته، وتصديقه بأن القرآن مأمون من التكذيب، وهو حينما يؤمن به لا يكون مكذوباً له. ويتفرع عن هذا القول أمور أخرى:

١ - إن إطلاق المؤمن على الله تعالى - وهو اسم من أسماء الله الحسنى - يراعى فيه المعنى اللغوي: (إعطاء الأمن)، وصيغة (المؤمن) اسم فاعل على وزن مفعل. ويكون المعنى: أن الله مؤمن، أي: يعطي الأمان للخلق من الظلم. يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ سورة الكهف آية ٤٩.

وقيل: يطلق على الله المؤمن؛ لأنه آمن (أءمن) أولياؤه عذابه. قال ابن الأعرابي: قال المنذري: سمعت أبا العباس يقول: المؤمن عند العرب: المصدق.

وإطلاق المؤمن على الله - تعالى - لأنه يصدق عباده المسلمين يوم القيامة إذا سأل الأمم عن تبليغ رسولهم، فيقولون: ما جاءنا من رسول ولا نذير، ويكذبون أنبياءهم، ويؤتى بأمة محمد - ﷺ - فيسألون عن ذلك فيصدقون الرسل الماضيين، فيصدقهم الله - تعالى - ويصدقهم النبي - ﷺ -، يدل عليه قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ سورة النساء آية ٤١.

وقيل في إطلاق المؤمن على الله تعالى: إنه يؤمنهم (يعطيهم الأمان) في القيامة عذابه، فهو ضد (الخوف)، أو يطلق على الله المؤمن، لأنه يصدق (فعل المضارع من الصدق) عباده ما وعدهم، أو يصدق (فعل المضارع من التصديق) أي يصدق عباده ما وعدهم، وكل هذه الصفات لله - عز وجل -، لأنه صدق بقوله من (التصديق) ما دعا إليه عباده من توحيد، وكأنه أمن الخلق من ظلمه، وما وعد من البعث، والجنة لمن آمن به، والنار لمن كفر به فإنه مصدق وعده لا شريك له.

قال ابن الأثير في أسماء الله تعالى: المؤمن هو الذي يصدق عباده وعده، فهو

من الإيمان بمعنى التصديق، أو يؤمنهم يوم القيامة، فهو من الأمان ضد الخوف المحكم: المؤمن الله – تعالى – يؤمن عباده من عذابه(١).

٢ – نظراً إلى ما ثبت من: أن الأشياء تعرف بأضدادها. علينا أن نعرف الأمن والأمانة، والإيمان والتصديق فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر (حسب اصطلاح الشرع لا اللغة)، والتصديق ضد التكذيب. وكل منها ورد في القرآن الكريم بمشتقاتها.

قال الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ سورة الأعراف آية ٩٩، فإن هذه الآية تشتمل على الماضي والمضارع من مصدر (الأمن)، فتكون الصيغ: (الماضي والمضارع واسم الفاعل والمصدر) على النحو التالي: أمن، يأمن آمنا، (أمن) فعل الماضي و(يأمن) فعل المضارع في الآية المذكورة، وأما اسم الفاعل ففي قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ سورة آل عمران آية ٩٧.

والمصدر في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ سورة البقرة آية ١٢٥.

وأيضا وردت صيغة الصفة المشبهة من هذا الباب في عدة مواضع من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ سورة الشعراء آية ١٠٧.

وأما مشتقات مصدر: (الإيمان) من باب الإفعال الثلاثي المزيد فعبارة عن: آمن، يؤمن، إيمانا، مؤمن، (الصيغ الأربع: الماضي، والمضارع، والمصدر، واسم الفاعل) والأمثلة في القرآن الكريم: الماضي واسم الفاعل:

﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ سورة البقرة آية ٢٨٥.

فعل المضارع:

﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ سورة البقرة آية ٣.

---

(١) لسان العرب ٢١٦/١٣ مادة أمن.

المصدر:

﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ السَّبِيلِ﴾ سورة البقرة آية ١٠٨.

مثال آخر لصيغة اسم الفاعل:

﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ سورة البقرة ٢٢١.

وقد ورد مصدر (أمن) مع مشتقاته في القرآن الكريم في ما يقرب من: (٥٧) مرة، ومصدر إيمان مع مشتقاته فيما يقرب من (٨٣٠) مرة، والأمانة مع مشتقاتها في (٨) مواضع تقريبا. ومصدر تصديق مع مشتقاته في ما يقرب من (١١) مرة. والمتتبع للآيات القرآنية والدارس لأسرار القرآن الكريم والمستنير بأنوار هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه يتأكد بوجود المناسبة بين مصادر: إيمان، أمن، أمانة والتصديق) ويمكن القول: بأن الإيمان أمانة في أعناق المؤمنين، وفيه أمن وأمان من العذاب، والفتن والشرور إذا رسخ في قلب المؤمن.

٣ - إن استعمال الإيمان ومشتقاته - إما متعديا بنفسه أو بحرف الجر بالباء أو اللام كما ذكرنا - يجعل الموضوع قابلا للنظر والتعمق، إذ أن تعديته بنفسه هي الموافقة لطبيعة هذا الباب (باب الإفعال) لأنه ثبت في علم الصرف في خواص الأبواب: أن باب الإفعال يأتي للتعدية غالباً[١].

وحينما يتعدى الإيمان بنفسه لا يراد منه الإيمان الشرعي - ضد الكفر - بل يراد إعطاء الأمن ضد الخوف. قال الله تعالى:

﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۝٤﴾ سورة قريش آيتان ٣-٤.

هذا هو فعل الماضي من مصدر «الإيمان»، واستعمل من غير تعديته بحرف الجر، ولم يرد منه الإيمان الشرعي المضاد للكفر.

والإيمان المذكور في القرآن ومشتقاته يتعدى بالباء أكثر من تعديته باللام، ولعل

(١) الشافية تأليف ابن الحاجب طبع باكستان ص١٣.

السر في ذلك – والله أعلم – أن الإيمان يحتاج إلى الاعتراف؛ لأنه ثبت عند المفسرين: أن الإيمان حينما يتعدى بالباء يكون متضمنا لمعنى الاعتراف: يقال: اعترف به وأقر به. ويكون مذهب الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – في جعل الإقرار ركنا أساسيا للإيمان – موافقا لاستعمال كلمة الإيمان مع حرف الباء. وكما نجد في كثير من الآيات القرآنية أن الإيمان ذكر بهذا الحرف (ب)، وورد في الحديث – أيضا – هذا الاستعمال حينما أجاب الرسول – ﷺ – لجبريل حينما سأله وقال: أخبرني عن الإيمان. فرد عليه بقوله: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر: خيره وشره...» الحديث(١).

علما بأن ركنية الإقرار في الإيمان، وركنية التصديق ليست على نسق واحد، فإن التصديق ركن أساسي يترتب عليه الإيمان وجودا، وعدما، ولكن الإقرار والاعتراف ليس بهذه المثابة، فإنه يسقط أحيانا، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ سورة النحل آية ١٠٦.

والركنية تتفاوت حسب أهمية هذا الركن. مثلاً:

رأس الإنسان ركن له، ويد الإنسان ركن له، وكذلك رجله، ولكن الإنسان إذا قطع رأسه لا يبقى حيا، وإذا قطعت اليد أو الرجل يبقى حيا.

فالإيمان بدون التصديق لا يكون إيمانا، ولكن بدون الإقرار والاعتراف يكون إيمانا، بشرط أن يكون عدم الإقرار لعذر، إذ عند تصديقه بالقلب وعدم وجود المانع للإقرار باللسان، ومع هذا من لا يعترف بالإيمان لا يكون مؤمناً، لأنه حينذاك: إما معاند أو شاك وكلاهما ينافيان الإيمان، وبالتالي ينافيان التصديق القلبي الداعي لرفع العناد والشك. ولذلك يقول المحققون من علماء العقائد: إن مجرد التصديق كاف في الإيمان؛ لأنه المقصود، وأما الإقرار فهو قرينة للعلم بوجود الإيمان في القلب؛ لأنه أمر باطني، ونستدل بوجوده في

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ج١ ص١١٧ والحديث معروف لدى الكل. ورواه البخاري في كتاب الإيمان، ومسلم في كتاب الإيمان، والنسائي في كتاب الإيمان، وابن ماجه في كتاب المقدمة وكتاب الفتن، وأحمد في مسند باقي المكثرين.

التعبير باللسان، وإذا حصل أن الشخص آمن بقلبه وصدق تصديقا موافقا للمعايير الاعتقادية وجزم وتأكد وتيقن، ولكن لم تتح له الفرصة لإظهار هذه الحالة القلبية باللسان فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى، ويكون مقره الجنة عند وفاته في هذه الحالة وهي الدخول في الإسلام بقلبه وعدم الفرصة لإظهار الإيمان باللسان.

ذكر ابن الهمام: أن أهل هذا القول (الحكم بإيمان تارك الإقرار) اتفقوا على: أنه يلزم أن يعتقد المصدق بأنه متى طلب منه الإقرار يأتي به، فإن طولب ولم يقر فهو كافر عنادا.

ذهب الإمام أبو حنيفة – رحمه الله – وكثير من أتباعه إلى أن الإقرار وما في حكمه – كإشارة الأخرس – لا بد منه، فالمصدق لا يكون مؤمنا إيمانا تترتب عليه الأحكام الأخروية إذا لم يكن مقراً[(١)].

يقصد الإمام أبو حنيفة بهذه العبارة: أن المصدق إذا لم يكن مقراً ولم يكن أي مانع لإقراره لا يكون مؤمنا؛ لأن هذا دليل على عناده والله – تعالى – ذم المعاندين أكثر مما ذمّ من الجاهلين، وبذلك يكون تصديقه القلبي ضد النكارة مساويا للمعرفة، لا ضد الإنكار، بمعنى أن هذا الشخص يعرف الحق، ولكن لا يعترف به، وهذا القدر لا يعتبر إيمانا لقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُ﴾ سورة الأنعام آية ٢٠.

فإن المعرفة لها معنيان:

الأول: ضد النكارة، فيقال: هذا معروف. أي: غير مجهول.

والثاني: ضد الإنكار. ويقال: أعرف هذا، وأقر به، ولا أنكره.

وفرق بين النكارة والإنكار. والمعرفة المعتبرة في الإيمان هي التي يكون معها التصديق ولا يشوبها الإنكار. وقد روي عن علي – رضي الله عنه –

---

(١) رسائل الإمام أبي حنيفة: الفقه الأكبر، الفقه الأبسط، العالم والمتعلم، والوصية، ورسائل أبي حنيفة إلى أبي مسلم البتي.

وكرم الله وجهه أنه قال: الإيمان معرفة. والمعرفة تسليم، والتسليم تصديق[١].

المعرفة الإيمانية فيها ضد النكارة زائد عليه أنها ضد الإنكار. أي: المؤمن يعرف المؤمن به، ووصل علمه به، وليس جاهلا عن معرفته، ومع هذا العلم يأتي بشيء آخر يترتب عليه الإيمان، وهو: أنه يصدقه، ويجزم به، ولا ينكره.

وقد ذكرنا: أن أهل الكتاب وكثيراً من الكفار يعرفون صدق القرآن، وصدق ما جاء به محمد – ﷺ – ولكن لا يصدقون به، أي: لا يتبعون المعرفة ضد الإنكار للمعرفة ضد النكارة. أي: لا يؤمنون بما يعلمون، ولا يصدقون.

ويمكن القول: بأن المعرفة ضد الإنكار المعتبرة في الإيمان أخص مطلقاً، والمعرفة ضد النكارة أعم مطلقا، ونظرا إلى قاعدة العموم والخصوص المطلق «كلما تحقق الخاص يتحقق العام، وليس كلما تحقق العام يتحقق الخاص» مثل الحيوان العام، والإنسان الخاص؛ فكلما تحقق الإنسان يتحقق الحيوان، ولا عكس، أي كلما تحقق الحيوان لا يلزم منه أن يتحقق الإنسان؛ لأنه يمكن وجوده في النوع الآخر، وهو: البقر، أو الفرس.

فكلما تحققت المعرفة الإيمانية ضد الإنكار تتحقق المعرفة بمعنى العلم، وضد النكارة، وليس كلما تحققت المعرفة والعلم ضد النكارة؛ تحققت المعرفة الإيمانية، مثل معرفة أهل الكتاب للرسول – ﷺ – فإن فيها المعرفة والعلم ضد النكارة، وليس فيها المعرفة الإيمانية ضد الإنكار. وكذلك الموضوعات الإيمانية الأخرى، فإنهم يعرفونها، ولكن لا يصدقون بها، ولذلك بقوا في ضلالهم.

---

(١) تفسير روح المعاني تأليف الألوسي طبع دار إحياء التراث ج١ ص١١١.

الباب الثاني
في بيان المذاهب في الإيمان وأدلتها
ومناقشة بعض الآراء

إن الباحث الذي يريد التحقيق الكامل في الإيمان على وجه سرد المذاهب، وإيراد الأدلة لكل مذهب لا يصل إلى آخر الخط، ولا يكاد ينال حق البحث في استيفاء كل الجوانب الضرورية في موضوع الإيمان. وما نكره بعض المفسرين، وبعض المتكلمين يعتبر أداء حق التحقيق، نظراً إلى طبيعة مؤلفاتهم، مع الالتزام ببيان ترجيح مذهب خاص يكون المؤلف والمحقق متمذهباً به، وهذا يتسبب في عدم نكر أدلة المخالفين والدخول فيها بالتعمق.

وأيضا: إن نكر المذاهب كلها قلما نال حظه في المؤلفات، ولم ينكر المؤلفون إلا أربعة مذاهب التي كثر نكرها في كتب العقائد.

وبعد سرد المذاهب في عدة كتب نجد المذاهب المعروفة في الإيمان ثمانية، وما زاد عليها فلا يعتبر إلا من المذاهب غير المعروفة.

ووجه الحصر في ثمانية يمكن أن ينكر بالطريق الآتي:

الإيمان: إما شيء مفرد أو شيئان، أو ثلاثة. ويتشكل من الأول ثلاثة مذاهب، ومن الثاني ثلاثة مذاهب، ومن الثالث مذهبان.

وذلك لأن الشيء المفرد: إما أن يكون إقرارا فقط، أو تصديقاً فحسب، أو المعرفة وحدها.

الأول: مذهب الكرامية.

والثاني: مذهب بعض قدماء المتكلمين.

والثالث: مذهب جهم بن صفوان.

وإذا كان الإيمان شيئين تتحقق فيه ثلاثة أوجه، كل وجه يكون مذهباً مستقلاً. كما يلي:

الإقرار والتصديق ركنان مستقلان – أو الإقرار شرط والتصديق ركن، أو بالعكس.

الأول: مذهب الإمام أبي حنيفة.

والثاني: مذهب كثير من الفقهاء، وينسب إلى الماتريدي والأشعري، وبعض أهل الحديث.

والعكس – وهو أن يكون الإقرار ركنا، والتصديق شرطا – فهو مذهب القطان أحد علماء العقائد.

فيكون سرد المذاهب كالتالي:

١ – الإيمان: هو التصديق والإقرار ركنان مستقلان، وإليه ذهب الإمام أبو حنيفة – رحمه الله – ومن يأخذ بآرائه، مثل الإمام الطحاوي.

٢ – الإيمان: هو المعرفة وحدها، وإليه ذهب جهم بن صفوان وأتباعه.

٣ – الإيمان: هو الإقرار وحده. وإليه ذهبت الكرامية.

٤ – الإيمان: هو التصديق في القلب، والإقرار شرط لإجراء الأحكام، لا لتحقق أصل ماهية الإيمان، وإليه ذهب الفقهاء، وينسب إلى الماتريدي، والأشعري، وبعض أهل الحديث.

٥ – الإيمان: هو الإقرار، وأما التصديق فشرط. وإليه ذهب القطان أحد علماء العقائد.

٦ – الإيمان: هو التصديق وحده، وإليه ذهب بعض قدماء المتكلمين.

٧ – الإيمان: هو الإقرار والتصديق والعمل. وهذا الأخير (العمل) شرط لتحقق الإيمان الكامل، وإليه ذهب أهل الحديث.

٨ – الإيمان: هو الإقرار والتصديق والعمل. وهذا الأخير (العمل) داخل في ماهية الإيمان، وإليه ذهبت المعتزلة والخوارج، مع الفرق بين الطائفتين بأن المعتزلة يقولون: مرتكب الكبائر خارج عن الإيمان، وليس داخلاً في الكفر، بل هو في منزلة بين المنزلتين.

وأما الخوارج فيقولون: إن مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر، وليس هناك واسطة بين الإيمان والكفر.

وبعد هذا السرد الإجمالي نقول:

لا شك أن الله – تعالى – منح عباده – الذين كلفوا بالإيمان – قلباً به يدركون الحقائق، ويذكرون به عظمة معبودهم، ولسانا به يعبرون عن المقاصد التي تدور في أفكارهم. وجوارح بها يعبدون ربهم وخالقهم، ولا يشك أحد في هذا. بل الكل يعترف بأن هذه الثلاثة لها تكليف بنوع من التعظيم، والذي يدور حوله النزاع أنه:

هل للكل دخل في تحقق ماهية الإيمان؟ كما ذهب إليه القائلون: بأن أجزاء ماهية الإيمان ثلاثة، أو الإيمان من حيث تحقق أصل ماهيته يتوقف على البعض دون البعض، وقبل بيان تحقيق مذهب الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – نذكر المذاهب الأخرى مع بعض الأدلة لأصحابها ونقد تلك الأدلة:

١ – يستدل القائلون: بأن الإيمان هو التصديق وحده، وليس للإقرار أية علاقة بالإيمان، لا شرطا، ولا شطرا، بما يلي:

إن اللغة لا تعرف لكلمة الإيمان معنى إلا واحدا، وهو: التصديق. والأصل عدم النقل من المعنى اللغوي. وأن قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ سورة الحجرات آية ١٤، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ سورة المجادلة آية ٢٢، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ سورة المائدة آية ٤١. وغير المذكور من الآيات التي ذكر فيها القلب مع الإيمان تدل دلالة واضحة على أن الإيمان هو التصديق القلبي وحده، ولا دخل للإقرار به.

ونوقش هذا المذهب بأن آية: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ سورة البقرة آية ١٣٦، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ سورة الفتح آية ٢٦.

وقول الرسول – ﷺ – «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»[١].

وقوله – ﷺ –: قولوا: «لا إله إلا الله تفلحوا»[٢].

---

(١) رواه أحمد ومسلم بلفظ: يقولوا، والبخاري بلفظ يشهدوا.

(٢) رواه أحمد في مسنده.

صريح في أن الإقرار له دخل في الإيمان - فالقول: بأن الإقرار ليس له علاقة بالإيمان - لا شرطاً ولا شطراً - يخالف هذه النصوص.

٢ - يستدل القائلون: بأن الإيمان هو المعرفة وحدها: أن الله بين لأهل الكتاب المعرفة بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ سورة البقرة آية ١٤٦. ثم قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة آية ١٤٦.

فلو كان كل عارف كافرا غير مؤمن لما لحق الذم بالفريق الكاتم منهم، بل يلحق الكل، وهذا يدل على أن العارف ينقسم إلى قسمين: كافر: وهو الكاتم الجاحد اللسان، والذي قال تعالى في حقه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ سورة النمل آية ١٤. ومؤمن: وهو العارف الساكت.

وقد نادى بهذا جهم بن صفوان سنة ١٢٨ هجرية وكان يقول: إن ذوي الإيمان لا يتفاضلون فيه. إذ الإيمان معرفة. والمعارف لا تتفاضل. وقد أعلن جهم هذا المذهب مع سائر أقواله في الجبر، وأعلن مذهبه بسمرقند وترمذ - ونرد على استدلاله بالآيات القرآنية بما يلي: إن قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأنعام الآية ١٢ بعد قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ سورة البقرة آية ١٤٦.

يدل على أن الله - تعالى - وصف العارف بأنه غير مؤمن، ورتب عليه الذم، ولو كان الإيمان المعرفة وحدها لا يترتب الذم على هذه المعرفة.

وقد ناظر الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - مؤسس هذا المذهب - وهو جهم بن صفوان - وغلبه في المناظرة، وقال جهم: سأرجع إلى قولك، ولم يرجع[(١)].

وأيضاً ذهب جهم بن صفوان إلى أن العقل هو الموجب للمعارف قبل ورود السمع، فالعقل يمكنه أن يعرف الخير ويميزه من الشر، ويمكنه أن يصل إلى معرفة ما وراء الطبيعة، ويجب على الإنسان أن يعمل بهدى العقل في ذلك، إذا لم يكن هناك وحي إلهي.

---

(١) انظر كتاب: أبو حنيفة لموفق الدين المكي.

٣ - ويستدل القائلون: بأن الإيمان هو الإقرار وحده، والمؤمن هو الذي يقر بالشهادتين. بأن الآيات التي ذكر فيها القول تدل على أن الإيمان ليس إلا القول بالشهادتين، ولا دخل لغير القول في تحقق ماهية الإيمان.

والقائلون بهذا القول - وهم الكرامية - يقولون: إن من أضمر الكفر وأظهر الإيمان يكون مؤمنا، إلا أنه يستحق الخلود في النار. ومن أضمر الإيمان، وأظهر الكفر لا يكون مؤمنا. ومن أضمر الإيمان، ولم يتفق معه الإظهار، والإقرار لم يستحق الجنة.

ونوقش هذا المذهب بأن الإيمان في اللغة التصديق، والاستدلال بأن الآيات القرآنية التي تدل على أن الإيمان ليس إلا القول بالشهادتين ليس في محله، إذ أن هذه الآيات لم تخصص الإيمان في القول المحض، بل في المتبادر من القول، وهو ما يعبر عن التصديق القلبي.

فالقول يكون إيمانا إذا كان ترجمانا عما في القلب، وذلك لأن الآيات التي تدل على أن محل الإيمان هو القلب، إذا روعيت مدلولاتها مع هذه الآيات التي تتخصص بالقول، يظهر من مجموعها أن الإيمان يترتب على التصديق والإقرار معا. غاية ما في الأمر أن يكون دور الإقرار كشرط، حسبما ذهب إليه بعض الفقهاء، وينسب إلى الماتريدي والأشعري وبعض أهل الحديث.

أو يكون دوره كركن أساسي مقوم لماهية الإيمان، ولا يكون أي فرق بين الإقرار والتصديق في الركنية، كما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة رحمه الله.

ومن الأدلة على أن الإيمان لا يستعمل بمعنى الإقرار اللساني المحض: أن الإيمان حينما استعمل في اللغة بمعنى التصديق بقي هذا الاستعمال جاريا على ألسنة العلماء واللغويين طوال قرون عديدة، ولم يرو النقل من هذا المعنى إلى المعنى الآخر في اصطلاح الشرع.

وذكر بعض العلماء أن الإيمان فيه النقل؛ لأنه عام في اللغة، يتعلق بكل قضية، ثم نقل عند أهل الشرع إلى التصديق بالأمور المعدودة - وهي المعتقدات الشرعية - وهذا القول باطل؛ لأن هذا لا يعتبر نقلا، بل هو تخصيص في متعلق الإيمان عند الشرع، بعد ما كان متعلقه عاما عند أهل اللغة.

ذكر شارح العقائد النسفية: أن الإيمان في اللغة التصديق (إفعال) من الأمن، فإن حقيقة – آمن به: آمنه من التكذيب والمخالفة[1] وبما ذكرنا ظهر أن الإيمان لا يستعمل بمعنى الإقرار اللساني، وأن المعنى اللغوي للإيمان هو التصديق، ولذا صار إطلاق الإيمان على الإقرار خلاف ما عليه اللغة.

أما مخالفة هذا المذهب – الكرامية القائلين بأن الإيمان إقرار – لصريح القرآن؛ فلأن الله – تعالى – وضح لنا كفر المنافقين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ سورةالتوبة آية ٨٤. كما ذكر الله تعالى نفي الإيمان عنهم بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة آية ٨. وأيضا ثبت أن المكره الذي زال عنه الإقرار بالإكراه يكون مؤمنا بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ سورة النحل آية ١٠٦، مع زوال الإقرار عنه.

وذكروا في استدلالهم بأن المنافقين يجرى عليهم بعض أحكام المسلمين من رفع القتل والأسر، وهذا دليل على أن الإسلام اعتبر إقرارهم إيمانا. والجواب: أن هذا ليس من خصائص المسلمين، ولا يكون دليلا على إيمان المنافقين، إذ أن رفع القتل والأسر مشترك بينه وبين الذمي والمستأمن، مع أننا لا نحكم بإيمانهما، وأيضا إن الكلام في المنافق الذي ظهر كفره، ولا نعلم دليلا على جواز قتله بعد الرسول – ﷺ –؛ لما وقع في الحديث: أن عمر – رضي الله عنه – قال: دعني يا رسول الله، أضرب عنق هذا المنافق، حينما قال للرسول – ﷺ –: اعدل[2]. وحينما ظهر نفاقه منع من قتله. وعندما ظهر نفاق عبدالله بن سلول منع من قتله بقوله: دعه، لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه[3] وهذا يدل على جواز قتل المنافق الذي ظهر كفره؟

---

(١) شرح العقائد النسفية طبع باكستان.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، ومسلم في الزكاة، وابن ماجه في الفتن.

(٣) الحديث رواه أحمد في مسنده ٣/٢٩٢.

٤ - وأما استدلال القائلين: بأن الإيمان هو التصديق، وأما الإقرار فهو شرط لإجراء الأحكام الشرعية، لا لتحقق ماهية الإيمان: أن الله جعل القلب محلاً للإيمان في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ الحجرات آية ١٤ والآيات الأخرى التي تدل على أن الإيمان هو التصديق القلبي وأيضا ورد في الحديث: أن الرسول - ﷺ - قال: «اللهم ثبت قلبي على دينك وعلى طاعتك»(١).

بدليل أن هذه الشهادة لأجل الخوف، لا للإيمان الأصلي: (هلا شققت قلبه)(٢). مستنكراً هذا العمل.

ويدل قوله - ﷺ - على أن الإيمان محله القلب، وليس إلا التصديق. وأيضا يستدل القائلون بأن الإيمان هو التصديق بالإضافة إلى ما نكرنا بالأدلة الآتية:

١ - الإيمان لغة: بمعنى التصديق، ولم يبين الشارع للإيمان معنى آخر، فالأصل إبقاؤه على معناه الأصلي، والنقل خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا لداع.

٢ - الإيمان الشرعي: هو الإيمان اللغوي، ولا فرق بينهما إلا باعتبار المتعلق، إذ أنه في اللغة عام، ليس فيه التخصيص بالقضايا الدينية، وفي الشرع: عبارة ع التصديق المتعلق بأشياء مخصوصة، وهذا لا يعتبر نقلا اصطلاحا؛ بل تخصيص لمتعلق الإيمان بعد ما كان عاماً.

وقد نكر الإيمان في الدلالة على المعنى اللغوي العام - أيضا - في القرآن الكريم، في قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام وإخوته: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ سورة يوسف آية ١٧.

٣ - حديث الرسول - ﷺ - في جواب جبريل - عليه السلام - عند سؤاله عن الإيمان: أن تؤمن بالله، وملائكته.... إلى آخر الحديث.

والرسول - ﷺ - عند نكره جملة (أن تؤمن) - وعدم نكر معنى الإيمان -

(١) رواه الترمذي عن أم سلمة، ورواه الحاكم عن جابر، والبيهقي عن النواس.

(٢) انظر روايات الحديث في تفسير ابن الكثير. سورة النساء آية ٩٤.

كأنه وضح أن معنى الإيمان واضح لا حاجة إلى ذكره، وما يحتاج إلى التوضيح هو متعلق الإيمان.

٤ – إن ما ورد في الإيمان بأنه من المنقولات الشرعية فهذا مسامحة، أراد القائلون به تخصيص المتعلق بعدما كان عاماً، وأطلقوا على هذا التخصيص من مطلق التصديق إلى التصديق بأمور مخصوصة، وكأنه نقل، وإلا فإنه لا يعتبر نقلا بمعنى الكلمة؛ لأن النقل الحقيقي يتعلق بماهية الشيء، والتخصيص في المتعلق لا يؤثر في تغير مفهوم الشيء، فعلم أن الإيمان بمعنى التصديق.

٥ – يستدل القائلون: بأن الإيمان هو الإقرار، والتصديق شرط، بأن الآيات التي ورد فيها الإيمان مثل: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ....﴾ سورة البقرة آية ١٣٦ تدل على أن الإيمان هو الإقرار، ولكن بشرط أن يكون معبراً عما في القلب، وإلا لم يكن للإقرار أية قيمة في الإيمان. ونوقش هذا القول بأن هذا مخالف للغة والاصطلاح إذ الإيمان لغة: هو التصديق كما ذكرنا، والشرع جعله مرتبطا بالقلب، ولم يعبر عنه إلا بالتصديق، فجعل التصديق شرطا خلاف الواقع.

٦ – يستدل القائلون: بأن الإيمان هو الإقرار والتصديق والعمل وهذا الأخير (العمل) جزء من الإيمان الكامل – وينسب هذا إلى أهل الحديث وإلى الإمام الشافعي – رحمه الله – أيضا – ويستدلون بما يلي:

أ – أن المعرفة: إيمان كامل، – وهو الأصل – ثم بعد ذلك كل طاعة إيمان على حدة، وهذه الطاعات لا يعتبر شيء منها إيمانا، إلا إذا كانت مرتبطة على الأصل الذي هو المعرفة. وقالوا: إن الجحود وإنكار القلب كفر، ثم كل معصية بعد ذلك كفر على حدة، ولم يعتبروا شيئاً من الطاعات إيمانا ما لم توجد المعرفة والإقرار، ولا شيء من المعاصي كفراً ما لم يوجد الجحود والإنكار؛ لأن الفرع لا يحصل بدون ما هو أصله.

ب – إن الإيمان اسم للطاعات كلها، وهو إيمان واحد، والفرائض والنوافل كلها من جملة الإيمان، ومن ترك شيئا من الفرائض فقد انتقص

إيمانه، ومن ترك النوافل لا ينتقص إيمانه، ومنهم: من قال: الإيمان اسم للفرائض دون النوافل(١).

ج - إن بعض الآيات القرآنية صريح في قبول الإيمان الزيادة والنقصان، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان العمل داخلا في الإيمان.

٧ - يذهب المعتزلة والخوارج والزيدية إلى أن الأعمال داخلة في مفهوم مطلق الإيمان وجزء ماهيته. فالإيمان عندهم عبارة عن: فعل القلب واللسان والجوارح، مع الفرق بين المعتزلة والخوارج، بأن مرتكب الكبيرة خارج عن الإيمان، وداخل في الكفر عند الخوارج، وفي المنزلة بين المنزلتين عند المعتزلة. والفرق الآخر: أن الإيمان عند الخوارج عبارة عن المعرفة بالله، وبكل ما وضع الله عليه دليلا عقليا من الكتاب والسنة، ويتناول طاعة الله في جميع ما شرع من الأوامر والنواهي، صغيرا كان أو كبيرا، وقالوا: مجموع هذه الأشياء: هو الإيمان، وترك خصلة من هذه الخصال كفر.

وأما المعتزلة فلا يثبتون مطالبهم بهذا الطريق المعروف لدى الخوارج، بل يقولون: إن الإيمان إذا عُدِّي بالباء فالمراد به التصديق؛ ولذلك يقال: فلان آمن بالله وبرسوله، ويكون المراد التصديق. فلا يقال: فلان آمن بكذا، إذا صلى وصام بل يقال: فلان آمن بالله. كما يقال: صلى وصام لله.

فالإيمان المعدى بالباء يجرى على طريق أهل اللغة. أما إذا ذكر مطلقاً غير معدى (غير متعد بحرف الجر) فقد اتفقت المعتزلة على أن هذا الإيمان منقول من المسمى اللغوي - الذي هو التصديق - إلى معنى آخر. ثم اختلفوا فيه على وجوه:

أحدها: أن الإيمان عبارة عن فعل كل الطاعات، سواء أكانت واجبة أم مندوبة، أم من باب الأقوال أو الأفعال أو الاعتقادات. وهو قول واصل بن عطاء، وأبى الهذيل، والقاضي عبدالجبار ابن أحمد.

وثانيها: أن الإيمان عبارة عن فعل الواجبات فقط، دون النوافل وهو قول أبي علي، وأبي هاشم.

وثالثها: أن الإيمان عبارة عن اجتناب كل ما جاء فيه الوعيد. فالمؤمن عند الله كل من اجتنب كل الكبائر، والمؤمن عندنا من اجتنب كل ما ورد فيه الوعيد. وهو قول النظام.

ومن أصحابه من قال: شرط كونه مؤمنا عند الله وعندنا: اجتناب الكبائر(١).

(١) تفسير فخر الرازي ج٢ ص٢٤.

الباب الثالث

في الفروق الأساسية بين التصديق العقدي والتصديق المنطقي

بعد ذكر المذاهب في الإيمان وبيان موقف التصديق من تلك المذاهب نقول:

إن التصديق في المذاهب كلها مغاير للتصديق عند علماء المنطق؛ لأن التصديق في علم العقيدة عبارة عن الجزم والإذعان. وهو عمل القلب، وليس مرتبطاً باللسان. وما يجري في اللسان فهو جزء آخر من الإيمان – عند من يقول: الإيمان إقرار وتصديق وهما ركنان مستقلان – وشرط عند من يقول: الإيمان هو التصديق، والإقرار شرط لإجراء الأحكام.

وكذلك المذاهب الأخرى تنظر إلى التصديق بنفس النظر، ونجد شبه اتفاق بين أصحاب المذاهب في معنى التصديق.

والتصديق المعتبر في الإيمان مغاير عن التصديق عند المنطقيين تعريفا، ويتحد معه في بعض الوجوه مصداقا. وذلك:

١ – لأن التصديق عند علماء المنطق يتركب من الموضوع والمحمول والنسبة والحكم، وأما التصديق عند علماء العقيدة فلا يرتبط باللفظ، بل بالقلب، وليس مركبا من أمور – كما هو عند المنطقيين – بل أمر بسيط، يعبر عنه بالكيفية التي تلحق الذهن بعد علمه بالشيء. وهذه الكيفية المسماة بالتصديق إذا درسناها في جانب التعبير اللفظي فهي تتطلب أشياء كثيرة. منها: وجود شكليات الخبر والقضية.

وبعبارة أخرى: إن التصديق العقدي في تحققه لا يحتاج إلا إلى أمر قلبي، وهو الإذعان، وأما في جانب التعبير حينما نريد التعبير عنه في اللفظ فيحتاج إلى شكلية الخبر. وبذلك يمكن القول: بأن التصديق عند علماء العقائد يرتبط ارتباطا وثيقا بما هو المعبر عنه لا بالتعبير.

٢ - لأن التصديق المنطقي يطلق على القضية الصادقة وعلى القضية الكاذبة؛ لأنه يحتاج إلى الموضوع والمحمول والنسبة والحكم لتشكيل الأجزاء، وأما الصدق والكذب، فيرتبط بالقضية ارتباطا ثانويا، لا لأجل توقف صياغة القضية عليهما، بل لتحقيق ما تقتضيه هذه القضية، ويطلبه هذا المركب من احتمال الصدق والكذب.

وأما التصديق العقدي المعتبر في الإيمان: فإنه لا يطلق إلا على الإذعان المعبر عنه بالقضية الصادقة.

ومن الأدلة على ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة آية ٨.

فإن هذا القول (آمنا) الصادر من المنافقين تصديق منطقي، وجملة خبرية، يوجد فيه كل مقومات التصديق، وليس تصديقا اعتقاديا، ولا يحكم على قائلي هذا القول بأنهم أهل التصديق، وبالتالي أهل الإيمان؛ لأن الله تعالى نفى عنهم الإيمان.

وأيضاً إن الله - تعالى - عد المنافقين مخادعين بعيدين عن الحق، وجعل حالهم أشد من حال الكفار المجاهرين بالكفر، والمنكرين الذين لا يقولون: آمنا بالله وباليوم الآخر. وهذا دليل على أن القول المخالف للاعتقاد والخالي عن الإذعان والجزم إظهار لخلاف ما يبطنه الإنسان، ويؤاخذ بهذه المخالفة زيادة على مخالفة الحق، وأيضا يدل على أن المنافق أشد من الكافر؛ لأنه بالإضافة إلى كفره يرتكب أمراً خطيراً آخر؛ وهو أنه يتكلم بكلام ظاهره شيء وباطنه شيء آخر، ليلبس أمره على المسلمين، ويستفيد من الإسلام الظاهري، وهو بصنيعه هذا يستحق العذاب الشديد، مع أن شكليات قوله موافقة للتصديق المنطقي.

٣ - بعد بيان الفرق الكامل بين التصديق المنطقي والتصديق العقدي تعريفا، وبيان تحقق الأول في الأجزاء اللفظية، وتحقق الثاني في الإذعان القلبي، يمكن القول: بأن كلا التصديقين مع تباينهما في المفهوم توجد نسبة العموم والخصوص بينهما في المصداق، مثل الأسود والإنسان فإنهما متغايران

مفهوما، إذ مفهوم الأسود: ذات له السواد، ومفهوم الإنسان: الحيوان الناطق، وبينهما عموم وخصوص من وجه في المصداق الذي يقتضي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق.

أما مادة الاجتماع مثل: الإنسان الأسود، ومادتا الافتراق: الإنسان الأبيض، والجدار الأسود، ففي الأول يتحقق الإنسان لا الأسود. وفي الثاني يتحقق الأسود لا الإنسان.

وفيما نحن فيه من التصديقين (المنطقي والعقدي) تطبيق قاعدة العموم والخصوص من وجه حسب المصداق، إذ يجتمعان في قول المؤمن: الله واحد، فإنه تصديق منطقي؛ لوجود أجزاء التصديق فيه من: الموضوع، والمحمول، والنسبة. وتصديق اعتقادي؛ لأنه يعبر عن الجزم والإذعان، ولا يوجد في علم العقيدة تصديق إلا مثل هذا الذي ذكرنا.

علماً بأن الحكم على أن جملة: (الله واحد) تصديق مسلَّمة؛ لأنه لفظ، والإذعان أمر قلبي، ولكن يطلق عليهما التصسيق باعتبار حكايته وتعبيره عن التصديق القلبي.

وأما مادة الافتراق من طرف التصديق المنطقي مثل قول المشرك: (الله واحد) فإنه تصديق منطقي، لتحقق مقومات القضية فيه: (الموضوع والمحمول النسبة والحكم) ولا يعتبر تصديقاً عقدياً؛ لأن المشرك لا يوجد فيه الجزم والإذعان بالتوحيد بل جزمه بنقيض جملة: (الله واحد) وضد التوحيد وهو الشرك. ومادة الافتراق من جانب التصديق العقدي، مثل الجزم القائم بالقلب بحيث لم يظهر باللسان ولم يخرج إلى إطار اللفظ فإنه تصديق عقدي، وليس تصديقا منطقياً؛ لأنه ليس لفظا مشتملاً على الموضوع والمحمول والنسبة والحكم.

٤ - التصديق عند علماء العقيدة كما يعتبر مغايرا للتصديق المنطقي من ناحية المفهوم فهو - أيضا - مغاير للتصديق اللغوي في بعض أشكاله، لأن التصديق حسبما تدل عليه الصيغة (المصدر من باب التفعيل) عبارة عن عد الشخص صادقا، فإذا تكلم أحد وأنت تصدقه وتعده صادقا في كلامه فهو

تصديق لغوي، ولا يعتبر تصديقا عقديا إلا إذا كان صادرا عن صدق وعقيدة وإخلاص. وبذلك يجتمع التصديق اللغوي والتصديق العقدي، إذا صدقت الشخص في كلامه، وكنت مذعناً وجازماً في تصديقك له وكنت ترى أن كلامه تعبير عن الإذعان، ويفرق التصديق اللغوي عن التصديق العقدي إذا صدقت الشخص في كلامه، واعتبرته صادقا في الظاهر، ولا يكون في ذهنك العلم بمضمون الكلام بدرجة الإذعان، فإنه تصديق لغوي؛ لإنك صدقت هذا المتكلم، وليس تصديقا عقديا؛ لأنه لا يعبر عن إذعانك بمضمون الجملة، وبذلك تكون النسبة بينهما عموم وخصوص مطلقا، فالتصديق اللغوي أعم مطلقا، والتصديق الاعتقادي أخص؛ لأنه كلما تحقق التصديق العقدي يتحقق التصديق اللغوي، ولا عكس.

وبعبارة أخرى:

العموم والخصوص المطلق يتطلب مادة الاجتماع ومادة الافتراق من طرف العام، تحقيقا لمعنى العموم. مثل النسبة بين الإنسان والحيوان، ففيها مادة الاجتماع في الإنسان، ومادة الافتراق في الفرس، فإنه حيوان، وليس بإنسان، ولا توجد مادة الافتراق من طرف الإنسان بحيث يتحقق الإنسان ولا يتحقق الحيوان؛ لأنه كلما وجد الخاص وجد العام، ولا عكس.

٥ - التصديق المنطقي لا يختص بالاختيار، بل يطلق على العلم الذي يحصل من: الموضوع، والمحمول، والنسبة، والحكم، ولو بغير الاختيار. وأما التصديق العقدي فهو التصديق الاختياري.

ولذلك يقول بعض علماء علم العقيدة: إذا حصل التصديق للشخص بالاضطرار - ومن غير الإرادة - فإن هذا لا يعتبر إيمانا إلا إذا كرره باختياره، وبذلك يقولون: إذا حصل الإيمان عن طريق المعجزة اضطرارا لا يكون معتبرا إلا إذا تبعه التصديق الاختياري والإذعان الإرادي، بدليل قول الله تعالى حكاية عن سحرة فرعون: ﴿وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴿١٢٠﴾ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ الأعراف آية ١٢٠-١٢٢.

فإن السحرة لما رأوا المعجزة تأكدوا بأن ما قاله موسى - عليه السلام - من

دعوى النبوة حق، وأن ما أتى به عن طريق إلقاء العصا معجزة، وليس من جنس السحر الذي تعودوا به، ووصلوا إلى ما لم يصله الآخرون، ولم يكتفوا بهذا التأكد الاضطراري والعجز في المقابلة، بل آمنوا باختيارهم، وقالوا: آمنا برب العالمين.

وذكروا في التصديق المعتبر في الإيمان: أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر والمخبر عنه.

والدليل على ذلك: أن الإيمان تكليف، وكل ما هو من أنواع التكليف في الشريعة الإسلامية لا يكون إلا بالاختيار؛ تحقيقا للثواب والعقاب، وتمشيا مع ما تقتضيه آية: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ الكهف: آية ٢٩.

وأيضاً من الأدلة على ضرورة الاختيار في الأمور التكليفية: أن الأمور الخارجة عن اختيار العبد إذا تعلق بها التكليف يكون تكليفا بما لا يطاق، وهذا لا يعتبر في الشريعة كما لا يخفى..

٦ - التصديق عند علماء العقيدة يتطلب الأمن، ولذلك يعبر عن التصديق بالإيمان؛ لأن المصدق جعل المصدق به آمنا من تكذيبه إذا كان باب آمن (أصله ءامن) من الأبواب التي تكون همزته للتعدية، أو أن المصدق (بصيغة اسم المفعول) صار ذا أمن من أن يكون مكذوباً إذا كانت همزته للصيرورة. وذلك نظرا إلى القاعدة المعروفة في علم الصرف: إن همزة باب الإفعال إما للتعدية أو للصيرورة.

لا يقال في الاعتراض: إن باب الإفعال لا يتعدى بحرف الجر، بل يتعدى بنفسه، مثل: أكرمه، وأعلمه. والإيمان يتعدى بحرف الجر، فكيف يكون من باب الإفعال؟

والجواب: أنه من باب الإفعال والقاعدة منطبقة عليه.

وأما تعديته بالباء في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ البقرة: آية ٣، وباللام في قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ الشعراء: آية ١١١، حكاية عما قال قوم نوح له، لدليل آخر وهو:

أنه يتضمن معنى الإقرار والاعتراف. وهما يتعديان بحرف الجر، لأنه يقال:

أقرَّ به، واعترف به، ويتعدى باللام عند تضمينه معنى الإذعان، يقال: أذعن له وهذا التحليل اللغوي يمكن أن يكون دليلاً لمن يعتبر الإقرار في الإيمان ركناً أو شراً حسب التفصيل الذي ذكرناه في سرد المذاهب.

والآيات التي ذكر فيها الإيمان مع الباء (حرف الجر) كثيرة، ولذلك نرى أن بعض العلماء اعتبروا عنصر الإقرار ركنا وليس شرطا، ولكن النظر الدقيق يثبت أن ذكر حرف الجر (الباء) لا يمنع اعتبار الإقرار شرطا، ولا يخصص الإقرار بالركنية؛ لأن قولنا: اعترفت بكذا، لا يمنع أن يكون الاعتراف شرطا لشيء آخر.

وبعد ذكر أن الإيمان عند علماء العقيدة يؤخذ فيه مادة الكلمة – وهو الأمن بالتفصيل الذي ذكرنا – نقول:

هذا دليل آخر على أن التصديق العقدي غير التصديق المنطقي؛ لأن عنصر الأمن غير موجود في التصديق المنطقي؛ لعدم اعتبار الصدق في التصديق المنطقي؛ لأنه يطلق على الخبر الكاذب أيضا، لوجود شكليات التصديق: (الموضوع، والمحمول، والنسبة، والحكم فيه. وبعدم ضرورة الصدق في التصديق المنطقي لا يعتبر فيه الأمن؛ فلا يكون معنى التصديق المنطقي أن يعتبر المصدق (بصيغة اسم الفاعل) المصدق به (بصيغة اسم المفعول) مأمونا من التكذيب حسب خصوصية باب الإفعال (كما شرحنا) فالتصديق المنطقي بحاجته إلى: الموضوع، والمحمول، والنسبة والحكم، وإطلاقه على القضية الصادقة والكاذبة على السواء يزول عنه المعنى اللغوي للتصديق الذي تعتبر فيه مادة الصدق.

وحينما نعرف القضية بقولنا: قول يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيها أو كاذب، نعلن أن التصديق المرادف للقضية عند المنطقيين بعيد عن ما يقتضيه مصدر باب التفعيل. (التصديق) من حيث اللغة.

٧ – التصديق عند علماء المنطق لا يجري فيه الاعتبارات المختلفة، وأما التصديق عند علماء العقيدة فإن فيه طرق التصديق مختلفة، ويعين كل طريق حسب المصدق به، لأن التصديق بالله باعتبار أنه الواحد الأحد، المتصف بصفات الكمال، المنزه عن صفات النقص.

والتصديق بالرسول باعتبار آخر، وهو: أنه مبعوث من الله، وهو صادق فيما أخبر به، وأمين في أداء الرسالة، وغير ذلك من الصفات التي يتصف بها الرسول - ﷺ - والرسل الآخرون صلوات الله عليهم أجمعين. والإيمان بالملائكة بأنهم عباد مكرمون، [لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون]. وهكذا في المعتقدات الأخرى حسب إيجابها[١].

نتائج البحث

وبيان ضرورة التحقيق حول الإيمان في عصرنا هذا الذي كثر فيه البعد عن الاهتمام بالحقائق العلمية الإسلامية وضرورة الاستفادة من مثل هذه البحوث في مجالات الدعوة الإسلامية.

إن عصرنا هذا الذي غلبت فيه الماديات على التحقيقات العلمية المرتبطة بالأمور المعنوية (الأمور الميتافيزيقية)، يعتبر عصر إعطاء القضايا الإسلامية للبيئات، والأفراد، والمجتمعات، بطريق يكون هضم القضايا سهلا من ناحية، ووضع النقاط على الحروف فيما يحتاج إليه المحبون للتحقيق بطريق دقيق، من ناحية أخرى.

علماً بأن العقيدة الإسلامية لا تتغير، ولا تتطور، ولكن النظرة إليها تتطور بتطور الأزمنة والأفكار.

ولقد رأى المسلمون في القرون المتوالية منذ ظهور شمس الإسلام فرقا وطوائف مختلفة، وأحزاباً متنوعة. [كل حزب بما لديهم فرحون]، ولكن المنصفين من هؤلاء الطوائف أعلنوا أن الإسلام منذ ظهوره نادى بوحدة العقيدة، ونبذ الشرك بكل أنواعه، وعلى كل متبع للحق وداع إلى دين الله أن يسعى إلى محو جميع الفروق الطائفية والعنصرية الهدامة، التي تفضي إلى التشتت في عقائد المسلمين.

---

(١) إتحاف السادة المتقين، تاليف العلامة الزبيدي، ج٢/ ٢٣٤.

وليكن تمسكه بدعوة الرسول - ﷺ - جميع المسلمين إلى وحدة العقيدة وإلى الجهاد والتضحية في سبيل إحقاق الحق وإبطال الباطل.

لقد جاء الإسلام في حال كان العالم يعيش في ظلام دامس، وجهل مطبق، وعقائد محرفة ومضللة، فبدل ظلام الحياة ضياء ونورا، وجهل الناس ثقافة وعلما، دعا الناس إلى عقيدة تجمع بين العقائد والأديان السماوية التي تتمشى مع الفطر السليمة، وأعلن أن الأوهام الزائفة هي الواجب محوها، وأن البشرية تحتاج إلى ما هو الواجب: عقيدة، وسلوكا، وتفكيرا، وتنظيماً في شتى نواحي الحياة والحضارة. وجه الإسلام الناس جميعا - عربهم وعجمهم، أسودهم وأبيضهم - إلى العمل بدستور أبدي وخالد تكفّل الله بحفظه، - وهو القرآن الكريم - بحيث يفضي هذا التمسك وهذا العمل إلى محاربة الأفكار الجاهلية الأولى.

أعلن الإسلام بقوة وحدة العقيدة الإسلامية، وبضوء المبادئ والأسس السليمة الخالدة التي لا تقبل التغيير والتطوير أن التعاون بين المسلمين هو الأساس للدعوة إلى الحق، والخير، والفضيلة، والعدل، والمساواة، والحرية الواقعية، والرقي؛ للمحافظة على الشرف والكرامة، ومحاربة الأهواء، والتقاليد الضارة.

إن الدعوة إلى العقيدة الصحيحة، ونبذ الشرك لا تبقى منحصرة في إطار واحد، بل تدعو إلى تحرير الإنسان من الجمود، والجهل، والاستبداد.

إن ما ذكره النبي - ﷺ - في حجة الوداع نموذج من النماذج الهامة؛ لوضع أسس سليمة، لا يصل الإنسان إلى السعادة الأبدية إلا بالتمسك بها، إذ يقول:

(أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم؛ ليس لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض، ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى، ألا هل بلغت، اللهم فاشهد. فليبلغ الشاهد منكم الغائب)[١].

---

(١) أخرجه أحمد في باقي مسند الأنصار.

إن القضاء على الفوارق القومية والعنصرية، وإن اعتبار التقوى معيارا أصليا للفضيلة مع رعاية أنواع التقوى: في العبادة، والسلوك الاجتماعي، والتقوى في السيرة والخلق، والتقوى في الخوف من الله، ومن حساب يوم القيامة، وسائر ما تشتمل عليه هذه الكلمة المليئة بالمعاني؛ كل ذلك مرتبط بعقيدة الوحدة، ونبذ الشرك بأنواعه المختلفة.

ومع هذا الإعلان العام والإعلام الشامل وكثير غيره من خطب الرسول – ﷺ – التي ترشد البشرية إلى الحق والصدق واليقين نرى المسلمين محاطين بأنواع شتى من الأفكار المختلفة، والآراء المتناقضة البعيدة عن روح التمسك بهذه الخطبة الجامعة، المزيلة للفوارق، والخطب الأخرى التي وضحت الطريق أمام المسلمين؛ ليأخذوا بما هو الواجب عليهم.

إن أعداء الإسلام والمسلمين افتروا على الإسلام، واتهموه بأنه يمنع حرية الفكر والرقي الحقيقي، ونسوا أن القرآن الكريم وجميع وصايا ديننا الحنيف شاهد صدق على أن الإسلام بسعة أفقه لا يمنع التفكر والوصول إلى المدارج العليا، بل يرشد الناس إلى غزارة المعرفة، واتساع الأفق، والبعد عن التردد.

إن الإسلام لم يترك شيئاً يكون فيه نفع البشرية مع الاحتفاظ بكرامتها، وعزتها وشوكتها، فبين ما هو واجب المسلمين في العقائد والعبادات والمعاملات، لتكون أعمالهم مؤسسة على التأمل العقلي، وهو ذلك النور الذي وصى به القرآن الكريم في عدة مواضع بإرشادات: أفلا تعقلون – لتكون نفوسهم مستعدة لقبول الحقائق بمعيار العقل، ويكون الشخص بتفكره وتدبره منصفا في الفرق بين الحق والباطل، خارجا عن التقليد الأعمى الذي يزول بتشكيك المشككين، وليكن النظر إلى الحقائق بالفكر والروح والدقة؛ بحيث يكون ممهداً لقبول القضايا الإسلامية العقدية والسلوكية بكل ذوق وحب.

إن التعمق في القضايا المرتبطة بالإيمان في نصوص القرآن والحديث يجعلنا بحال نعتقد أن العالم أكبر بكثير من ظاهره المشهود؛ لأن العالم ليس عالم الشهادة وحده؛ بل ينقسم إلى عالم الغيب والشهادة، وأن العالم ليس هذه الدنيا وحدها، بل هو الدنيا والآخرة، وأن الموت ليس فناء أبدياً ونهاية للوجود،

وإنما هو مرحلة من مراحل الطريق. والحياة الممتدة إلى أبد الآباد هي بعد الموت، وبعد زوال الحياة العارضة الدنيوية.

إن التعمق في القضايا الإيمانية يعطي للإنسان مولدا جديدا أعظم في حقيقته من المولد الذي كانت به نشأته؛ فيرى في الوجود والعالم والحياة تصورا جديدا، وينظر إلى الحقائق بمنظار التعمق الديني.

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المراجع

١ – القرآن الكريم.

كتب التفسير:

٢ – التفسير الكبير – تأليف الإمام فخر الدين الرازي.

٣ – تفسير البيضاوي – تأليف العلامة ناصر الدين البيضاوي.

٤ – تفسير روح المعاني – تأليف العلامة محمود شكري الألوسي البغدادي.

٥ – الجامع لأحكام القرآن – تأليف الإمام عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي.

٦ – تفسير ابن كثير – تأليف الإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي.

٧ – تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان – تأليف نظام الدين محمد بن الحسين القمي النيسابوري.

٨ – في ظلال القرآن – تأليف الشهيد سيد قطب.

٩ – روائع في تفسير آيات الأحكام من القرآن – تأليف الأستاذ محمد علي الصابوني.

كتب الحديث:

١٠ – صحيح البخاري – تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري.

١١ – صحيح مسلم تأليف أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري.

١٢ – فتح الباري شرح صحيح البخاري – تأليف الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني.

١٣ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري – تأليف العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني.

١٤ - شرح الكرماني على البخاري - تأليف الكرماني.
١٥ - شرح مسلم - تأليف الحافظ شيخ الإسلام أبو زكريا النووي.

كتب العقائد:

١٦ - شرح العقائد للنسفي.
١٧ - كتاب قواعد العقائد - تأليف الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي.
١٨ - لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية - تأليف الشيخ محمد السفاريني.
١٩ - الإيمان - تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية.
٢٠ - مجموعة الفتاوى - تأليف الإمام ابن تيمية.
٢١ - قصة الإيمان بين الفلسفة وعلم القرآن - تأليف الشيخ نديم الجسر.
٢٢ - شرح المقاصد - للعالم الإمام مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني.
٢٣ - الوسيلة في شرح الفضيلة - للعلامة السيد عبدالرحيم الكردي.
٢٤ - الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمه الله وآراؤه في العقيدة الإسلامية - تأليف الدكتور عناية الله إبلاغ.

كتب اللغة:

٢٥ - لسان العرب تأليف ابن منظور الإفريقي.
٢٦ - مختصر الصحاح تأليف زين الدين محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي.
٢٧ - المعجم الوسيط تأليف مجموعة من علماء اللغة.